http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1434) السنة السادسة - السبت (14) شباط 2009

وسط اتهامات متبادلة بين الدعوة والتوافق بشأن تعطيل اختياره

الكتـــل النيابيـــة تشتـــرط الاجمـــاع لاختيـــار رئيـــس مجـــلس النـــواب

بغداد/ المدى

مع تصاعد الاتهامات المتبادلة بين جبهة التوافق وحزب الدعوة بشأن مسألة تسريع اختيار مرشح لمنصب رئيس لمجلس النواب، اكد نواب ان موافقة كتلهم مشروطة بـ"المرشح" ان يحظى بتأييد غالبية اعضاء البرلمان.

واكد عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب محسن السعدون ان حسم موضوع انتخاب رئيس جديد للبرلمان يتوقف على حصول اجماع كامل من قبل النواب على احد المرشحين لشغل المنصب.

وقال السعدون في تصريح خص به (المدى) ان "الانتهاء من مسألة رئاسة البرلمان متوقف حاليا على جبهة التوافق، فلديها العديد من المرشحين ويجب عليها تحديد مرشح واحد ليتسنى لاعضاء المجلس تحقيق اجماع عليه". ودعا السعدون الحكومة والسلطة القضائية الى التدخل في حسم الموضوع بصورة نهائية خصوصا وان البرلمان مقبل على اقرار عدد من القوانين والمشاريع المهمة.

وعن موقف كتلة التحالف الكردستاني من مرشحي رئاسة المجلس قال "نحن مع الاجماع البرلماني لان العملية السياسية بنيت وفق الاستحقاقات السياسية والانتخابية.

من جهة اخرى اتهمت جبهة التوافق العراقية بعض القوى السياسية ومن بينها حزب الدعوة الاسلامية بالسعي لتحويل البرلمان إلى ما وصفته أداة بيد الحكومة. وقال الناطق الرسمي لجبهة التوافق العراقية سليم عبد الله في تصريح صحفي أن مجلس النواب بات معطلا بسبب فرض جهة برلمانية لإرادتها السياسية متهما نائب رئيس البرلمان خالد العطية بالتواطؤ مع جهات سياسية لعرقلة انتخاب رئيس جديد للبرلمان. واضاف أن تلك القوى تريد جعل مجلس النواب أقل قيمة حتى لا يتعاطى مع القضايا الحساسة. واشار الجبوري الى أن جبهة التوافق ما تزال تدرس مقترح حل هيئة رئاسة البرلمان كأحد الخيارات المطروحة أمامها. لكن النائب عن الائتلاف حسن السنيد اكد ان حزب الدعوة الذي يتنمي اليه لا يتآمر على الاخرين نافيا في الوقت ذاته عرقلة الحزب لاختيار رئيس جديد للبرلمان. واضاف "نريد توافقا على رئيس البرلمان، وموقفنا يتلخص في الدعوة الى منح المزيد من الوقت للكتل النيابية من اجل التوصل لمرشح يحظى بتأييد غالبية الاعضاء".

من جهته قال النائب قاسم داود عضو كتلة التضامن امس الجمعة، إن هيئة رئاسة مجلس النواب "ستتم إقالتها بالكامل في حال فشل مجلس النواب باختيار رئيس له الأربعاء المقبلة" بحسب بيان للكتلة التي تعد إحدى مكونات الائتلاف العراقي الموحد. واضاف البيان "إن الجلسة المقبلة يجب أن تكون حاسمة في حل هذه القضية المهمة من أجل تسيير عمل المجلس".

وكان مجلس النواب قرر الاثنين الماضي رفع جلسته إلى يوم الأربعاء المقبلة بهدف التوصل إلى توافق بشأن رئاسة المجلس والتي أخفق فيها لعدة مرات.

من جهته ، ندد حزب الدعوة الإسلامية بتصريحات أعضاء في مجلس النواب اتهموا فيها الحزب بالتآمر على شركائه السياسيين وعرقلة اختيار الرئيس الجديد لمجلس النواب.

وقال النائب عن الائتلاف حسن السنيد: "التآمر على الآخرين لا يدخل ضمن مفاهيمنا السياسية ونحن نعتمد على الحوار للخروج بمواقف موحدة. كيل التهم بالتآمر يعبر ببساطة عن عدم فهم لمواقفنا الوطنية ونحن نعتبر هذه التهمة غير أخلاقية".

وشدد السنيد على حرص حزبه على تحقيق التوافق الوطني لاختيار المرشح المناسب لشغل منصب رئيس البرلمان قائلا: "نحن نريد توافقا على الرئيس الجديد للبرلمان وموقفنا يتلخص في الدعوة إلى منح المزيد من الوقت للكتل النيابية من أجل التوصل لمرشح يحظى بتأييد غالبية الأعضاء".

وكان أعضاء في جبهة التوافق اتهموا حزب الدعوة بالتنسيق مع بعض الكتل النيابية بهدف رفض تأييد مرشح التوافق لرئاسة البرلمان.

وفي ذات السياق، قال النائب قاسم داود، إن هيئة رئاسة مجلس النواب "ستتم إقالتها بالكامل في حال فشل مجلس النواب باختيار رئيس له الأربعاء المقبلة" بحسب بيان للكتلة التي تعد إحدى مكونات الائتلاف العراقي الموحد.

واضاف "إن الجلسة المقبلة يجب أن تكون حاسمة في حل هذه القضية المهمة من أجل تسيير عمل المجلس".

ولم يحدد البيان الكيفية التي يمكن أن تقال فيها هيئة رئاسة البرلمان الثلاثية، التي يشغل النائب خالد العطية من الائتلاف العراقي الموحد منصب النائب الأول فيها، في حين يشغل النائب عارف طيفور من كتلة التحالف الكردستاني منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان الشاغر. يأتي هذا الموقف وسط ضغوط تمارس على المجلس لحسم رئاسته ليتمكن من مناقشة وإقرار ميزانية عام ٢٠٠٩ فضلا عن الاستحقاقات المهمة الأخرى، وصلت إلى تهديد جبهة التوافق بحل البرلمان أو حل هيئته الرئاسية إذا لم يستطع التوصل لحلول سياسية للموضوع.

وكان مجلس النواب قرر الاثنين رفع جلسته إلى الأربعاء المقبلة بهدف التوصل إلى توافق بشأن رئاسة المجلس والتي أخفق فيها.

تسليم ٢٩ معتقلا من عناصر النظام المباد إلى السلطات العراقية

المعتقلات الأمريكية تؤكد اكتمال نقل السجناء نهاية ٢٠٠٩

بغداد / المدى

اكد قائد عمليات الاعتقال الامريكية في العراق الجنرال ديفيد كوانتوك ان نقل السيطرة على آلاف السجناء العراقيين من الجيش الأمريكي الى الحكومة العراقية جار ويُتوقع اكتماله الى حد بعيد بنهاية ٢٠٠٩، كاشفاً عن تسلم السلطات العراقية ٢٩ معتقلا من بقايا النظام السابق بناء على طلبها.

وفي غضون ذلك ترأس رئيس الوزراء نوري المالكي ، امس، إجتماعا للجنة الامنية المشتركة لاطلاق سراح المحتجزين بهدف الاسراع باتخاذ الاجراءات اللازمة للتسريع باطلاق سراح المحتجزين.

وقال الجنرال ديفيد كوانتوك عقب حضوره مراسم الافراج عن ١٠٥ سجناء عراقيين بمعسكر الاحتجاز الامريكي معتقل كروبر «نتوقع نقلهم الى السيطرة العراقية أو الافراج عنهم بنهاية العام الحالي.

واضاف «هذا هو هدفنا. ربما يمتد الأمر لبعض الوقت في (٢٠١٠) لكننا متفائلون وواثقون الى حد بعيد من ان بامكاننا تنفيذ عملية النقل والافراج بحلول مطلع العام القادم.»

وكشف كوانتوك في تصريح لـ (المدى) عن تسلم الحكومة العراقية ٢٩ معتقلا من بقايا النظام المباد بناء على طلب الحكومة. مشيرا الى ان جميع المعتقلين الموجودين حاليا في معتقلي بوكا وكروبر ممن صدرت بحقهم قرارات قضائية جاهزين للتسليم الى الحكومة العراقية حال طلبها بذلك بمن فيهم جميع بقايا النظام المباد. لافتا الى اعداد قوائم شهرية تضم ملفات ١٥٠٠ معتقل الى الجانب العراقي بغية اطلاق سراحهم وفق ما نصت عليه الاتفاقية الامنية

من جهته، قال وزير العدل وكالة صفاء الدين الصافي ان أربعة عراقيين كانوا مُحتجزين في سجن معسكر غوانتانامو وجرى نقلهم الى العراق مؤخرا قد يحاكمون في وقت لاحق أمام محكمة عراقية.

واضاف الصافي ان الأربعة الذين احتجزوا لسنوات في المعتقل الأمريكي في كوبا نقلوا الى سجن عراقي في أوائل شباط الجاري ويتولى مسؤولو أمن عراقيون استجوابهم. موضحا أن المحاكم العراقية ستقرر بعد انتهاء التحقيقات ان كان الأربعة سيقدمون للمحاكمة على اية جرائم ارتكبوها أم سيطلق سراحهم اذا لم توجه لهم أية اتهامات. ورفض تحديد الجهة العراقية التي تقوم باستجوابهم أو مكان احتجازهم.

وتفيد الحكومة الامريكية بأن العراقيين الاربعة سلموا في ١٧ كانون الثاني للحكومة العراقية بعد أن أمضوا سنوات في غوانتانامو.

وجرى تسليط الضوء على مصير السجناء في سجن غوانتانامو الذي تعرض لانتقادات جماعات حقوقية وحكومات أجنبية بوصفه انتهاكا للمعايير القانونية الدولية بعد أن وعد الرئيس الامريكي الجديد باراك أوباما باغلاق السجن خلال عام.

ولم يتخذ المسؤولون الامريكيون قرارا بعد بشأن ما سيحدث للسجناء الذين يعاد توطينهم أو يرسلون الى بلدان غير دولهم.

وأبدى محامو اثنين من العراقيين الاربعة القلق على مصير موكليهما بعد أن فشلوا في معرفة مكانهما لأسابيع. ووجهت الولايات المتحدة للاثنين تهمة الارتباط بحركة طالبان في أفغانستان أو باكستان.

وكان الصافي قال انه تم إبلاغ عائلات السجناء بوصولهم للعراق وأضاف أنه سيسمح لوزارة حقوق الانسان العراقية قريبا بالاتصال بالسجناء.

طالبوا اعتماد المعايير الدولية لافتتاح المتحف العراقي

آثاريون يحذرون من مشاريع الإعمار قرب المدن التأريخية

بغداد/ المدى

لفت مختصون بالاثار العراقية الى خطورة مشاريع الاعمار التي تطول المدن التاريخية، فضلا عن التخطيط غير المنهج لافتتاح المتحف العراقي خلال الفترة القليلة القادمة.

واكد اساتذة تاريخ وآثار في عدد من الجامعات العالمية برسالة موجهة الى الحكومة والمسؤولين عن ملفات الثقافة والتراث ان «المتاحف يجب الاّ تقع ضحية نزوات سياسية آنية، من اجل حملات الاعلام والعلاقات العامة نيابة عن الحكومة»، وحذروا في الوقت ذاته من افتتاح المتحف العراقي خلال الاسبوعين القادمين دون الرجوع الى المعايير الدولية لعلوم المتاحف والصيانة الاثرية.

واكد المختصون ان الحدث ليس ببساطة فتح الابواب، بل يتطلب مدة لا تقل عن عام من العمل الدقيق المتأني. كما دعوا الى التحري الاثاري قبل تخصيص الاراضي لمشاريع الاعمار، خاصة ان حوادث مسبقة قد جرى خلالها تجاهل قانون الاثار العراقي لعام ٢٠٠٢ وتم تخصيص اراض من قبل مشاريع الاعمار الاميركي لهذا الخصوص. وفيما يلي نص رسالة الاثاريين:

نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء

مفيد الجزائري رئيس لجنة الثقافة في مجلس النواب

قحطان الجبوري وزير الدولة لشؤون السياحة والآثار

قيس حسين رشيد رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث وكالة

سادتي الأفاضل..

نكتب اليكم بأهتمام بالغ بخصوص التراث الثقافي لبلدنا العراق، كما تعلمون فأن حرب عام ٢٠٠٣ قد نتج عنها تدمير وأضرار كبيرة على المتاحف والمواقع التأريخية في العراق، نحن الآن نواجه نوعاً آخر من التدمير، التدمير الذي يمكن أن يأتي من نقص المعلومات وعدم الأهتمام، لقد علمنا بخصوص الخطط الموضوعة لأفتتاح المتحف العراقي خلال أسبوعين من الآن، في الوقت الذي لسنا معارضين من حيث المبدأ فكرة أعادة أفتتاح المتحف العراقي، ونعتقد بأن التراث الثقافي لأي أمة يجب أن يطلع عليه الجمهور، إلا أن مثل هذه الأعمال يجب أن تسير على وفق المعايير الدولية لعلوم المتاحف والصيانة الأثرية. أن أفتتاح أي متحف ليس ببساطة، فتح الأبواب، أن تهيئة المجاميع الأثرية في المتاحف تتطلب على الأقل سنة كاملة من العمل الدقيق والمتأني، حتى وأن كان ذلك في أفضل الظروف، ومن وجه نظر المسؤولية المتحفية فأن ذلك يستغرق عدة أشهر من العمل المهني الدؤب والمسؤول.

أن التخطيط من أجل أفتتاح واحد من أهم المتاحف في العالم في مدة أسبوعين، يظهر عدم المعرفة الكبيرة في موضوع أدارة التراث الثقافي، ويظهرأن وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار غير مطلعة بأن هناك معايير دولية معترف بها، والتزامات في أدارة المتاحف والتراث الثقافي، وبأن متخصصين بمستويات عليا وبسنين طويلة من الخبرة في هذه الأختصاصات، يكونون هم الأفضل في تقييم أي من الطرق يجب أتخاذها من أجل حماية المتاحف والمواقع الأثرية في الدولة.

أن مثل نفس هذه التحفظات تظهر بخصوص خطط الدولة في التهديم الواسع والأعمار في المدن التأريخية مثل النجف الأشرف وكربلاء وواسط والبصرة القديمة، وفي مدينة البصرة، فقد تجاهلت السلطات مفتش الآثار الذي بين بأن ذلك يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً على مدينة البصرة القديمة، والتي تعتبر أول وأقدم مدينة بنيت في التأريخ الأسلامي خارج الجزيرة العربية. نحن أذ نشير بأحترام بالغ الى قانون الآثار العراقي المرقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ والقوانين الأخرى الخاصة بملكية الأراضي، والتي تشير بوضوح، بأنه يجب أن يستشار المتخصصون في الهيئة العامة للآثار والتراث في مثل هذه المواضيع، كما يجب أن تتم التحريات الأثرية الحقلية قبل تخصيص أية قطعة من الأرض لأي مشروع واسع، قد تم تجاهل تلك القوانين من قبل مشاريع الأعمار للأحتلال الأمريكي وبأرادتها، تحت أدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، ومن الخطأ أيضاً أن يتم تجاهلها من قبل الحكومة العراقية، أو الشركات العالمية التي تعطى العقود من أجل الأعمار.

أن المتاحف والمواقع الأثرية العراقية يجب أن لا تقع ضحية لنزوة سياسية آنية، وأن يتم التضحية بها من أجل حملات الأعلام والعلاقات العامة نيابة عن الحكومة، أن هذه الأماكن لا تعود الى الحكومة بل الى الشعب العراقي، أنه من واجب الحكومة حماية التراث الثقافي نيابة عن الشعب، وعندما لا تقوم الحكومة بذلك، فأنه من واجب الشعب أن يظهر أهتمامه بالموضوع بصورة علنية وبصوت مسموع. نحن لذلك رأينا أن من واجبنا أن نعلن عن قلقنا واهتماماتنا الخطيرة هذه.

مع وافر التقدير...

• الدكتورة زينب البحراني: أستاذة تأريخ الفنون والآثار في جامعة كولومبيا، نيويورك، وأدارة مجاميع الآثار في متحف المتروبوليتان للفنون في مدينة نيويورك سابقاً.

• الدكتورة لمياء الكيلاني: باحثة آثارية متخصصة في معهد الآثار بكلية لندن الجامعة، وأدارة المجاميع الأثرية في المتحف العراقي ببغداد سابقاً.

• الدكتورة سلمى الراضي: آثارية ومتخصصة في صيانة المواقع التأريخية والحائزة على جائزة أغا خان العالمية للصيانة المعمارية لعام ٢٠٠٧.

• الدكتورة ندى الشبوط: أستاذة تأريخ الفنون في جامعة شمال تكساس، والمستشارة في أدارة المتاحف القطرية.

• الدكتور دوني جورج يوخنا: أستاذ الآثار في جامعة الدولة في نيويورك، ستوني بروك، ورئيس هيئة الآثار والتراث العراقية سابقاً.

برغم مغريات العمل والاستقرار

تحسن الأمن والتسهيلات الحكومية سرعت عودة الكفاءات العراقية من الخارج

بغداد / المدى

عاد عبد الرزاق الغزاوي الموسيقي العراقي من سوريا الى العراق العام الماضي بعد أن سمع عن انخفاض معدلات العنف واستقرار الوضع الامني. فضلا عن التسهيلات الحكومية التي شجعت الكفاءات المغتربة على العودة الى الوطن لخدمته بالمتبقي من الجهد والخبرة.

وخلال الأسابيع الاولى من عودته احس ان العمل الفني في البلاد لم يعاود نشاطه المعهود كما في السابق ما اعتبره تراجعا في الاحتياجات الفنية خيمت على اجواء العمل، وحدد الهدف من العودة الى ارض الوطن هو العكوف على عمله والاستمرار في الانتاج الموسيقي تجسيدا لآلام الغربة التي عانى منها قسرا.

وقال الغزاوي الذي تدرب على قيادة الأوركسترا في بريطانيا «اكتشفت أن الأوضاع الأمنية تحسنت بالقدر الكافي. لكن غياب الموسيقيين جعل الحياة الفنية غير ممكنة.»

وأضاف الغزاوي «الدولة ممثلة برئاستها تعمل على اعادة الحياة الى الجسد العراقي عن طريق اعادة الكفاءات الى البلاد وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لاحياء الحركة العلمية والفنية الى قائمة الانتاج العراقي الذي عطل بسبب الارهاب».

وكان الغزاوي واحدا من الملايين الذين فروا من الاضطرابات التي أعقبت عام ٢٠٠٣. ذهب معظمهم الى سوريا التي استقبلت أكثر من مليون لاجئ عراقي والاردن الذي فر اليه ما يصل الى ٧٠٠ الف لاجئ.

ودعت الحكومة العراقية هؤلاء اللاجئين الى العودة وتقول ان معظمهم عادوا بالفعل. لكن كثيرين أحجموا عن العودة لاسباب تعود لاستقرارهم في الدول الاجنبية والحصول على عقود عمل اغرتهم بالبقاء ولو للفترة المقبلة لحين استكمال متطلبات ابداعهم في العراق وربما يكون عدد العائدين مرتفعا الى الحد الذي تشير اليه تقديرات الامم المتحدة.

وقال عدنان الشريفي الملحق التجاري بالسفارة العراقية في دمشق انه لم يبق في سوريا سوى ٤٠٠ الف عراقي. وتظهر أرقام الحكومة السورية أن هناك ١,١ مليون عراقي في سوريا مقابل ١,٤ مليون كانوا موجودين قبل تطبيق شروط الحصول على الاقامة عام ٢٠٠٧.

وقال لورينز جوليس ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في سوريا «هناك قدر أكبر من التحرك وربما يكون عدد كبير قد عاد لكن الناس يبقون خياراتهم مفتوحة وما زالت هناك أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين في سوريا.»

وأضاف جوليس «كثير من الناس مروا بتجارب مؤلمة للغاية. لا يستطيع الجميع العودة الى حياتهم حيث العيش في نفس الحي أو المنزل.»

وتابع أن من الممكن أن يعود مزيد من اللاجئين اذا سرعت الحكومة العراقية من وتيرة تقديم تعويضات للعائدين وتمكينهم من الوصول الى ممتلكاتهم. كما نصحت المفوضية الحكومة العراقية بانشاء هيئة خاصة للتعامل مع العائدين بدلا من العدد الحالي الضخم من الهيئات والادارات.

وقال جوليس ان عدد العراقيين المسجلين في المدارس السورية انخفض انخفاضا حادا على مدار العام الأخير الى ٣٠ الفا لكن عدد اللاجئين المُسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين ارتفع باطراد ليتجاوز ٢٢٤ الفا. وبقي كثيرون آخرون في سوريا لكنهم يحجمون عن تسجيل أسمائهم.

وعمقت قضية اللاجئين التوتر الاقليمي حيث تقول دمشق ان الحكومة العراقية لم تبذل جهدا يُذكر لمساعدة مواطنيها في الخارج.

وزاد الوافدون من الضغط على البنية التحتية لسوريا لكنهم ايضا أسهموا في طفرة في السوقين الاستهلاكية والعقارية.

وهون الشريفي من أهمية التوتر قائلا ان عدد اللاجئين الذين يعودون الى العراق يخفف الضغط عن مضيفيهم في دمشق. وأضاف أن بعض من لم يعودوا ينتظرون انتهاء العام الدراسي.

وتابع الشريفي أنه كانت هناك حركة كبيرة للعودة العام الماضي وتوقع حدوث دفعة كبيرة أخرى بعد انتهاء العام الدراسي الحالي.

ويقول دبلوماسيون ومسؤولون في مجال المساعدات الدولية ان من الصعب تحديد حجم العائدين وأشاروا الى أن أعداد العابرين الى العراق يوميا تساوي تقريبا أعداد من يخرجون من البلاد عبر النقاط الحدودية مع الاردن وسوريا.

وصرح رفيق تشانين رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة الخاصة بالعراق في عمان ان الحديث عن العودة بأعداد كبيرة مبالغ فيه بعض الشيء ووصف العودة بأنها بطيئة ومطردة وهو ما اعتبره أفضل واكثر قابلية للاستمرار من العودة السريعة.

وقال تشانين ان نسبة كبيرة من العراقيين الذين عادوا فعلوا هذا لان أموالهم نفدت أو تبدد أملهم في الاستقرار في الغرب حيث ما زالت الدول الغربية لا تقبل الا بعدد محدود من اللاجئين.

ووجهت انتقادات للولايات المتحدة على وجه الخصوص لعدم استقبالها عددا كافيا من اللاجئين لكن واشنطن التي خفضت مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق أبقت على خط للاتصال مفتوح مع سوريا بشأن اللاجئين وزار مسؤول أمريكي دمشق لمناقشة هذه القضية.

وصرح دبلوماسي اوروبي بأن من غير المألوف عودة أسر بأكملها الى العراق حيث ما يزال اللاجئون يعانون من عقدة الخوف لكن عائلي الاسر يذهبون ويعودون بوتيرة اكبر.

خديجة خضير ٤٥ عاما قالت «تم الاستيلاء على منزلي ولا أدري من قبل اي جماعة مسلحة. وقامت القوات الامنية باخراج المسلحين من منزلنا لكن اعمال التخريب اتلفته بالكامل ونأمل من الحكومة ايجاد الحلول المناسبة لنا من اجل عودتنا الى مناطقنا وتجاوز الازمات العصيبة التي تعرضنا لها في الفترة السابقة».

وشاهد بشار جرجيس وهو تاجر مسيحي متجره وهو ينسف على أيدي ما يصفه بالمسلحين. والان يحاول التكيف مع الحياة في سوريا الى حين بيع المتبقي من املاكه وعقاراته في المناطق التي تعرض للتهديد فيها ومن ثم البدء بحياة جديدة في العراق..

وفي ضاحية بدمشق فر اليها العراقيون في البداية يقول سكان ان عدد اللاجئين هناك انخفض بشكل ملحوظ. وقد عاد بعضهم الى العراق لكن آخرين انتقلوا الى مساكن أرخص تكلفة في الاحياء الفقيرة بالعاصمة.

وقال ابو طارق وهو وكيل عقارات «كنا نسمع اللهجة العراقية في الشارع بحيث نظن أننا في بغداد، اما الان فان اعداد اللاجئين العراقيين قد انخفض بشكل كبير واثر بمجمله على واقع الحياة الاقتصادية في سوريا حيث حققت مدخولات بدلات السكن التي كانت تستحصل من العوائل العراقية ارقاما كبيرة عززت الدخل القومي السوري اضافة الى القيمة الاستهلاكية للفرد العراقي والتي تعادل ٥ اضعاف الشخص السوري العادي وفق احصائيات اقتصادية اجرتها منظمات عالمية متخصصة».